الممثل»، وكذلك دعت الجبهة الديمقراطية إلى «العمل الجاد والمكثف لإعادة طرح الموضوع بكامله على نطاق عربي، ومطالبة الدول العربية جميعاً باعادة التأكيد على قرارات قمة بغداد الخاصة بهذا الشأن، والضغط على الجانب الاردني لفرض التزامه الدقيق بها، والمطالبة بتحويل كافة المساعدات التي قررتها قمة بغداد لدعم الصمود إلى منظمة التحرير الفلسطينية».

وعلى ضوء هذا النقاش، صدر بيان المجلس دون ان يتضمّن أي نقد لسياسة المنظمة السابقة مع الأردن، مع تدقيقات في الموقف تشير إلى أن «المسؤولية تقع على النظام الأردني في عدم الوصول إلى صيغة ايجابية تجسد عملياً أن المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في شتى أماكن تواجده». أما حول أعمال لجنة التنسيق، فلم يدع المجلس إلى وقف المشاركة في أعمالها بل دعا إلى «العمل على المستوى العربي من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد»، كما أكد «دور الجانب الفلسطيني في اللجنة وأهمية وضع خطة شاملة وفق أولويات محددة لدعم صمود شعبنا ومؤسساته الوطنية، بمشاركة فصائل الثورة والكفاءات الوطنية داخل الوطن وخارجه».

إن هذه المناقشة، وما انتهت إليه من قرار، حول قضية من أكثر القضايا حساسية، نموذج لما أشرنا إليه من أن المهمة الاساسية في المجلس كانت مهمة التدقيق في المواقف السياسية، وصياغتها بما يضمن التحكم أكثر بالتكتيك، ومن ضمن اتفاق أشمل على صحة التكتيكات التي يجب ان تتبع. كذلك فإن هذه المناقشة التي خلت من المهاترات والاتهامات التي قيلت قبل المجلس حول مسألة الحوار مع الأردن، دليل على احساس الجميع، لحظة اتخاذ القرار، بوطأة المسؤولية، ودليل أيضاً على أن ما وُجّه قبل المجلس من اتهامات، إنما يخدم أهدافاً ذاتية وتنظيمية لا علاقة لها بالقرار العملي المطلوب، بدليل التخلي عنها لحظة اتخاذ القرار.

المبادرة الأوروبية

ولم يتغير الأمر كثيراً عند معالجة قضية المبادرة الأوروبية. فتقرير اللجنة التنفيذية كان واضحاً ودقيقاً في تحديد ما في المواقف الأوروبية من سلبيات وايجابيات، وفي تحديد مدى النزعة الاستقلالية الأوروبية عن الولايات المتحدة الأميركية، ومدى نجاحها في ذلك. وسجل التقرير أن هناك تفاوتاً في المواقف الأوروبية المنفردة، بين مواقف تؤيد سياسة كامب ديفيد علناً ومواقف أخرى تتحفظ عليها، ولكنه سجل، بالمقابل، أن دول أوروبا، ومن خلال تعاملها الجماعي في قمة السوق المشتركة بالبندقية، أخفقت في التعامل مع عناصر القضية الفلسطينية كلها، كما أخفقت في تطبيق سياسة التوازن التي تدعي انتهاجها في الصراع العربي – الاسرائيلي، وسجل التقرير أنه، نتيجة لذلك «لم نقبل بيان البندقية، واعتبرناه مجرد خطوة لا بد من تطويرها ودفع الدول الأوروبية إلى مواقع أكثر ايجابية وأكثر فعالية». والمسألة، في هذا الاطار، تبقى مسألة نشاط سياسي يبذل لتحقيق بعض المنجزات، ولا تتجاوزه لمراهنات غير محسوبة. وقد عبرت المنظمات، في مناقشاتها للمبادرة الأوروبية، عن مواقف لا تعترض على النشاط الفلسطيني في أوروبا، ولكنها تختلف حول